موجز السياسات :

نوفمبر 2024

# مكافحة التشغيل غير الرسمي في تونس: سبيل نحو نمو اقتصادي مستدام


**آية حنافي**

مساعدة بحث في الاقتصاد – جامعة Mediterranean School of Business (MSB)

(الجامعة المتوسطية للأعمال)

عضوة في الجمعية التونسية للاقتصاديين



تم إعداد هذه الوثيقة في إطار البرنامج التوجيهي الذي تشرف عليه مؤسسة الدراسات والأبحاث حول التنمية الدولية ضمن مشروع «معارف اقتصاد تونس»، الممول من قبل الاتحاد الأوروبي وتقوم بتنفيذه الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية

**شكر وتقدير :** تتقدم المؤلفة بالشكر إلى المشرفة، السيدة Nathalie POPIOLEK ، رئيسة شركة Adæquate Consulting والأستاذة بجامعة باريس-دوفين



**جهة الاتصال:** eyahanefi4@gmail.com



Financé par l'Union européenne

تعيق استمرارية القطاعات غير الرسمية الكبيرة في العديد من الاقتصادات النامية الانتقال نحو مستويات دخل أعلى. حيث يُمثل القطاع غير المنظم، وفقًا للبنك الدولي أكثر من 70% من إجمالي اليد العاملة في الاقتصادات الناشئة والنامية، ويُساهم بحوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

أما في البلدان المتقدمة، وفي ظل تراجع فرص العمل في القطاع الصناعي، فإن الاقتصادات تتجه نحو مصادر دخل جديدة، خاصة نحو الخدمات التي تلبي الاحتياجات المحلية، مثل الصحة والتعليم والنقل. ويؤدي تراجع التصنيع في الاقتصادات النامية، من ناحية أخرى، إلى توسع القطاع غير الرسمي بسبب غياب قطاعات خدمات رسمية راسخة لاستيعاب العمّال الذين فقدوا وظائفهم.

يُسلط موجز السياسة هذا الضوء على التأثير السلبي للقطاع غير الرسمي على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ويقترح إجراءات ملموسة لمعالجته.

ويُبين هذا الموجز أنه من أجل مواجهة القطاع غير الرسمي في البلدان النامية، فمن الأهمية بمكان اعتماد سياسات التحّول الهيكلي التي تساهم في تحديث القطاع الصناعي وتشجيع الابتكار. ويُعدّ تبنّي سياسات موجّهة ترتكز على تطوير التكنولوجيا والخدمات أمرًا ضروريًا للحدّ من الاعتماد على الموارد الأحادية مثل النفط وتقليص الهشاشة أمام الصدمات الخارجية، مثل التغيرات المناخية. فعلى سبيل المثال، يُمكن أن يساهم الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية أو الطاقات المتجددة في تعزيز قدرة الاقتصادات على التكيّف والحدّ من المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار المواد الأولية. ويُعدّ إدماج التكنولوجيات المتقدمة، مثل الصناعة 4.0، إلى جانب إصلاحات سوق الشغل والاستثمارات في البنية التحتية، أمرًا ضروريًا. وهكذا، يُصبح التدخّل القوي للدولة لازمًا لضمان نجاح هذه التحولات.

## ضرورة إرساء التحول الهيكلي في تونس للحد من القطاع غير الرسمي.

وفقًا لمسح التشغيل الذي أجراه المعهد الوطني للإحصاء (INS) في تونس سنة 2020، يُمثل التشغيل في القطاع غير الرسمي 44,8% من إجمالي اليد العاملة، وتنخفض هذه النسبة إلى 38,3% عند استثناء قطاع الفلاحة، الذي يسجل، إلى جانب قطاع الصيد البحري، أعلى معدل تشغيل غير رسمي بنسبة 85,6%. ويليه قطاع الصناعات غير التحويلية، بما يشمل قطاع البناء والأشغال العامة، حيث يبلغ معدل التشغيل غير الرسي 64,3%. ويسجل قطاع الخدمات نسبة تشغيل غير رسي تبلغ 35,7%، حيث يهيمن عليه قطاع التجارة بمعدل 64,7% (انظر الرسم البياني 1). وتعكس هذه الأرقام مدى انتشار الاقتصاد غير الرسمي في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تظل هذه الأنشطة خارج نطاق التنظيم الحكومي، مما يؤدي إلى عدم الامتثال لمعايير السلامة والجودة والتهرب من الالتزامات الجبائية وعدم احترام قوانين الشغل والقوانين البيئية. وهو ما يُؤثر سلبًا على نجاعة السياسات الاقتصادية ويعقّد عملية صياغة قرارات سياسية مناسبة.

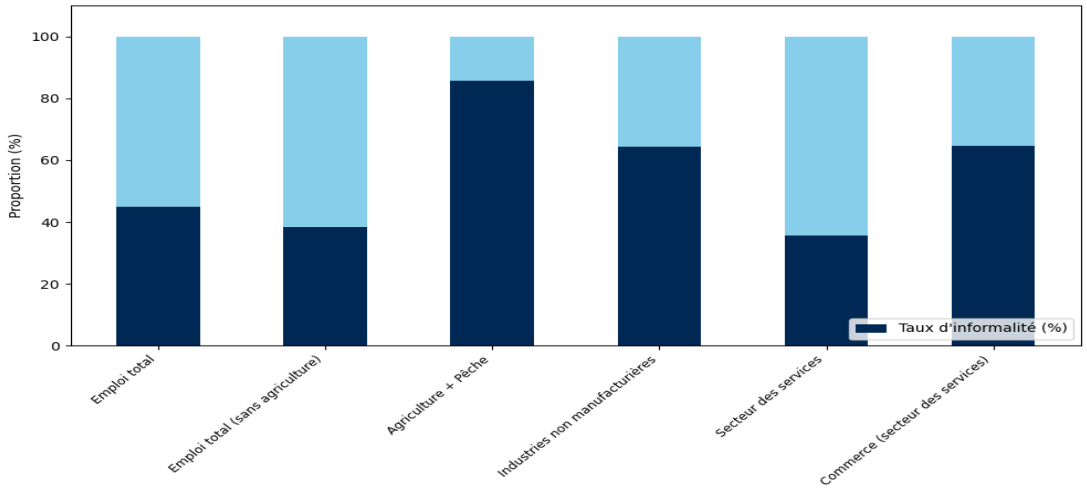


**الرسم البياني 1: توزيع معدل التشغيل غير المنظم حسب القطاع في تونس (المصدر: إعداد شخصي، استنادًا إلى قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء 2020).**

نقوم في موجز السياسة هذا بتقييم تأثير القطاع غير الرسمي على محددات النمو الاقتصادي ونقترح سبلاً لمعالجته.

## التقييم الاقتصادي القياسي لأثر القطاع غير الرسمي على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

لتقييم تأثير الاقتصاد غير الرسي على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فإننا نعتمد على دراسة اقتصادية قياسية تستند إلى بيانات البنك الدولي لسنة 2018. كما نستند في تحليلنا إلى حصة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) بالإضافة إلى نصيب الفرد منه ومؤشر التشغيل الهش، الذي يعكس الجوانب الاجتماعية وظروف العمل، باعتبارها عناصر أساسية في التنمية المستدامة.

يُمكّن النموذج الاقتصادي القياسي المعتمد من تحليل تأثير الاقتصاد غير الرسي على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من جهة، وفهم العلاقات بين هذه المتغيرات بشكل أعمق من جهة أخرى.

نلاحظ **تأثيرًا سلبيًا للاقتصاد غير الرسمي على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.** (الرسم البياني 2).

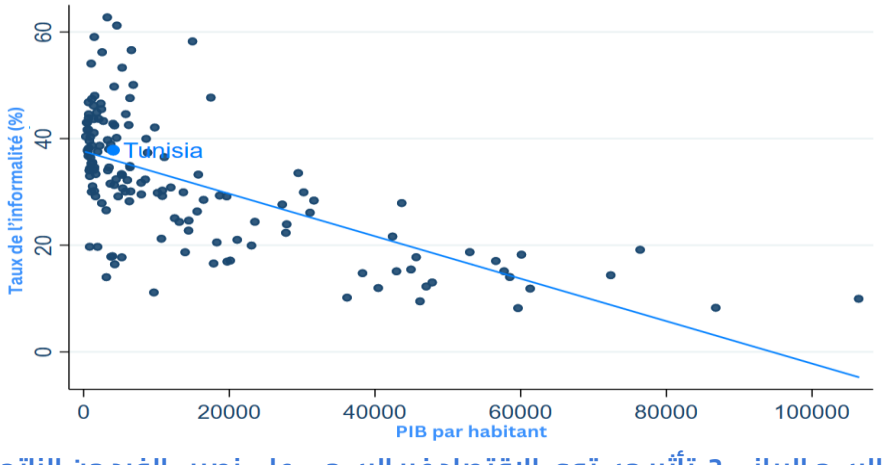


**الرسم البياني 2: تأثير مستوى الاقتصاد غير الرسمي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: إعداد شخصي، استنادًا إلى قاعدة بيانات البنك الدولي، 2018).**

تبلغ مرونة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تونس حوالي -0.0429، مما يعني أن زيادة بنسبة 1% في الاقتصاد غير الرسمي تؤدي إلى انخفاض بنسبة 0.0429% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018.

كما أبرزنا وجود علاقة إيجابية بين الاقتصاد غير الرسمي والتشغيل الهش، أي ذلك الذي لا يستوفي معايير السلامة والحماية في بيئة الشغل.

**تأكيد النتائج الاقتصادية القياسية من خلال الأدبيات الاقتصادية**

تعزز النظرية الاقتصادية نتائج تحليلاتنا الاقتصادية القياسية. تُبيّن الأدبيات الاقتصادية أن الاقتصاد غير المنظم يترك آثارًا سلبية كبيرة على التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

أولًا، يحدّ الاقتصاد غير الرسي من نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عبر تقليص الإيرادات الجبائية المتاحة لتمويل البنية التحتية والخدمات العامة الأساسية. وبالفعل، فإن الشركات العاملة في القطاع غير الرسمي تتهرب من الرقابة المالية، الأمر الذي يحرم الحكومات من الموارد اللازمة للاستثمارات الاستراتيجية. وبالتالي، تتأثر جودة الخدمات العمومية مثل الصحة والتعليم، مما يعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويؤدي إلى اختلالات هيكلية.

وثانيًا، تؤدي ظروف العمل الهشّة في القطاع غير الرسمي، والتي تتميز بغياب التغطية الاجتماعية والحماية في العمل، إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية وزيادة هشاشة العمّال. ويؤدي غياب التنظيم المناسب في أنشطة القطاع غير الرسمي إلى الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وزيادة التلوث، مما يهدد استدامة البيئة.

**ومن ناحية أخرى**، ورغم آثاره السلبية على الدولة والاستدامة، فإن القطاع غير الرسمي يلعب دورًا إيجابيًا، بل وأساسيًا، من خلال تمكين العديد من الأفراد من تحقيق دخل وتحسين قدرتهم الشرائية. وتساهم هذه الديناميكية بشكل غير مباشر في تنشيط الاقتصاد من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات. ومع ذلك، لا تستفيد المناطق الداخلية في الشمال الغربي كما هو الحال في الجنوب من هذه الديناميكية، مما يدفع سكانها إلى اللجوء إلى لأنشطة القطاع غير الرسمي على طول الحدود التونسية الجزائرية والتونسية الليبية لتلبية احتياجاتهم.

**رافعات العمل للحد من التشغيل غير المصرح به في الاقتصاد التونسي والتوصيات**

يُسلط تحليل تأثير القطاع غير الرسمي على الاقتصاد التونسي الضوء على الحاجة الملحة لإرساء سياسات مناسبة تعود بالنفع على كل من العمّال والبيئة. ولتشجيع الانتقال إلى القطاع الرسمي، فمن المهم أن تُأخذ العديد من رافعات العمل بعين الاعتبار. ولن يؤدي هذا التحول إلى زيادة العائدات الجبائية وتخصيص الموارد بشكل أفضل فحسب، بل سيساهم أيضًا في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، فسيضمن الامتثال لمعايير البيئة والسلامة، مما يعزز المزيد من التنمية المستدامة. ومن خلال تسهيل هذا الانتقال، ستخلق هذه التدابير إطارًا اقتصاديًا أكثر استقرارًا وتنظيمًا، وبالتالي سيتم دعم نمو اقتصادي أكثر شمولاً واستدامة.

إلا أنه من المهم ملاحظة أنه لا يوجد حل فوري للحد من القطاع غير الرسمي بطريقة مستدامة. بل إن هناك حاجة إلى إحداث إصلاحات هيكلية ومؤسسية، لا سيما إصلاحات الإدارة العمومية وسوق الشغل وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تدخل الدولة. وتُفضي هذه المعطيات إلى اقتراح توصيات موجهة إلى الدولة لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي.

### تعزيز النمو الشامل من خلال التنمية الجهوية

إعادة توجيه الاستثمارات العمومية نحو المناطق الداخلية في الشمال الغربي والجنوب، التي غالبًا ما تُهمّش لصالح الأقطاب الاقتصادية الكبرى. ويتمثل الهدف في تعزيز الاقتصاد المحلي وتقليل الاعتماد على القطاع غير الرسي، وذلك من خلال تطوير مشاريع بنية تحتية تخلق فرص عمل مستدامة.

تطوير بنية تحتية للنقل أكثر كفاءة لتسهيل التنقل بين المناطق. حيث سيُمكّن تحسين شبكة النقل سكان المناطق النائية من النفاذ إلى فرص عمل رسمية، مما سينعش الاقتصاد المحلي ويحدّ من اللجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي.

### النهوض بالاستثمار العمومي كمحفّز للانتقال نحو الاقتصاد الرسمي

إعادة تحديد دور الدولة كمحرّك للتنمية الاقتصادية من خلال استثمارات موجهة على المدى المتوسط والطويل في المناطق الأكثر هشاشة. وهو ما سيساهم في خلق فرص عمل، مما سيؤدي إلى تقليص البطالة، التي تُعدّ السبب الرئيسي لانتشار العمل في القطاع غير الرسمي. وستخلق هذه المبادرات فرص عمل ليس فقط أثناء بنائها، ولكن أيضًا أثناء تشغيلها، مما يساهم في التنمية المستدامة لهذه المناطق.

### تعزيز المؤسسات لتسهيل النفاذ إلى القطاع الرسمي

تنفيذ إصلاحات مؤسسية لتبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع إجراءات التسجيل لرواد الأعمال والعمال، مع مكافحة الفساد. تهدف هذه الإجراءات إلى تقليص العوائق أمام الاندماج في القطاع الرسي، مما يعزز اقتصادًا أكثر شفافية وشمولية.

### التوعية بالمزايا الاجتماعية لحماية العمال

إطلاق حملات توعوية حول فوائد القطاع المنظم، مثل التغطية الصحية وحقوق التقاعد وأمان الوظيفة بهدف تشجيع انتقال العمّال نحو العمل المصرّح به.

وبالتوازي مع ذلك، يجب إرساء برامج تكوين لمساعدة العمّال في القطاع غير المنظم على اكتساب المهارات اللازمة للاندماج في سوق العمل الرسمي.

## المراجع:

**.Brazil's SUPERSIMPLES (2014). A "Simple" path to formal employment**

**المعهد الوطني للإحصاء (2019). مؤشرات حول العمل غير المنظم.**

**.Rodrik, D., & Stiglitz, J. E. (2024). A new growth strategy for developing nations**

**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية (2022). الاقتصاد غير المنظم في تونس.**

**البنك الدولي. (2019). استراتيجيات لتحسين المهارات في القطاع غير المنظم.**

**البنك الدولي. (2021). Widespread informality likely to slow recovery from COVID-19 in developing economies.**

## نبذة عن مشروع Savoirs éco

منذ 1 فيفري 2023، تنفذ مؤسسة Expertise France مشروع "نحكيو اقتصاد" (Savoirs éco Tunisie) بتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة 4.5 مليون يورو لمدة 3 سنوات.

يهدف المشروع إلى دعم الحوارالعام حول القضايا الاقتصادية في تونس من خلال تعزيز الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية: (1) الهياكل العامة للتحليل الاقتصادي ودعم اتخاذ القرار؛ (2) مختبرات البحث في الاقتصاد؛ (3) مراكز الفكر (think-tanks) المنبثقة عن المجتمع المدني.

يقدم المشروع الدعم الفني والمالي في ثلاثة مجالات: تعزيز قدرات الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية؛ دعم إعداد الدراسات/موجزات السياسات من قبل الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية؛ دعم نشر وتعميم وتجربة توصيات الدراسات/موجزات السياسات. ولتسهيل تنفيذ هذه الأنشطة، تعمل Expertise France مع أربعة شركاء تنفيذيين: مؤسسة الدراسات والبحوث في مجال التنمية الدولية (Ferdi) ؛ شبكة التنمية العالمية(GDN)؛والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE).

SavoirsEco

www.savoirseco.tn/